International Journal of Law Research and Studies (IJLRS)
Vol. (5), No. (1)
IJLRS
January 2026
المجلة الدولية للبحوث والدراسات القانونية
الإصدار (5)، العدد (1)

الإطار القانوني لحرية التعبير للإعلام المرئي والمسموع بالمملكة العربية السعودية

أحمد عبدالرحمن البابطين
باحث دكتوراه، تخصص إعلام رقمي وتكنولوجيا الاتصال، كلية الآداب والعلوم،
الجامعة الأهلية، البحرين
babtainn@gmail.com

كاظم مؤنس عزيز
أستاذ دكتور، كلية الآداب والعلوم، الجامعة الأهلية، البحرين

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم الإطار القانوني المنظِّم لقطاع الإعلام المرئي والمسموع في المملكة العربية السعودية، والوقوف على دوره في تنظيم حرية التعبير في ظل التغيرات المتسارعة التي يفرضها الانفتاح الرقمي ومستهدفات رؤية المملكة 2030. وسعت الدراسة للإجابة عن التساؤل الجوهري حول مدى كفاية التشريعات الحالية في تحقيق التوازن الدقيق بين حماية الهوية الوطنية والقيم الدينية من جهة، ومواكبة متطلبات الانفتاح الإعلامي والتطور التقني من جهة أخرى.

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة النصوص القانونية واللوائح التنظيمية (مثل نظام الإعلام المرئي والمسموع، ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية)، بالإضافة إلى استخدام المنهج المقارن لتقييم توافق هذه التشريعات مع المعايير الدولية. وتكون مجتمع الدراسة من الأنظمة الإعلامية والمؤسسات ذات العلاقة، فيما اشتملت العينة على ثلاث فئات رئيسية: (نخبة إعلامية، نخبة قانونية وتنظيمية، وعينة من الجمهور السعودي) لاستقصاء آرائهم عبر الاستبيان والمقابلات.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من ندرة الأبحاث التي تناولت التنظيم القانوني الحديث للإعلام المرئي والمسموع في المملكة بشكل متخصص، وتهدف نتائجها إلى تقديم رؤية نقدية تساهم في تطوير السياسات الإعلامية وسد الفجوة التشريعية التي قد تنتج عن تسارع وتيرة الإعلام الرقمي، بما يضمن ممارسة إعلامية مسؤولة تدعم التنمية الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الإطار القانوني، حرية التعبير، الإعلام المرئي والمسموع.

International Journal of Law Research and Studies (IJLRS)
Vol. (5), No. (1)
IJLRS
January 2026
المجلة الدولية للبحوث والدراسات القانونية
الإصدار (5)، العدد (1)

The legal framework for freedom of expression in the visual and audio media in the Kingdom of Saudi Arabia

Ahmed Abdulrahman Al-Babtain
PhD Researcher, Digital Media and Communication Technology, College of Arts and Sciences, Ahlia University, Bahrain
babtainn@gmail.com

Kazim Mounis Aziz
Professor, College of Arts and Sciences, Ahlia University, Bahrain

Abstract

This study aimed to analyze and evaluate the legal framework governing the audiovisual media sector in the Kingdom of Saudi Arabia, and to examine its role in regulating freedom of expression amidst the rapid changes brought about by digital openness and the objectives of the Kingdom's Vision 2030. The study sought to answer the fundamental question of the adequacy of current legislation in achieving a delicate balance between protecting national identity and religious values on the one hand, and keeping pace with the demands of media openness and technological development on the other.

The study adopted a descriptive-analytical approach to examine legal texts and regulations (such as the Audiovisual Media Law and the Anti-Cybercrime Law), in addition to using a comparative approach to assess the compatibility of these laws with international standards. The study population consisted of media organizations and related institutions, while the sample comprised three main categories: (media professionals, legal and regulatory professionals, and a sample of the Saudi public) whose opinions were gathered through questionnaires and interviews.

This study is significant due to the scarcity of research that has specifically addressed the modern legal framework governing audiovisual media in the Kingdom. Its findings aim to provide a critical perspective that contributes to the development of media policies and bridges the legislative gap that may arise from the rapid pace of digital media, thereby ensuring responsible media practices that support national development.

Keywords: Legal Framework, Freedom of Expression, Audiovisual Media.

المقدمة

في ظل التطور الذي نشهده في زمننا هذا وزيادة تداول الإعلام المسموع والمرئي حيث يعتبر من الركائز الأساسية في حياتنا ووسيلة مهمة لبث الوعي وتوجيه الفكر العام للمجتمعات أجمع. مع النمو السريع في التكنولوجيا ونخص البث الرقمي والفضائي، تمكنت وسائل الإعلام من الوصول إلى جمهور واسع لا تحده دول ولا قارات. وهذا التطور يفرض تحديات كبيرة على قوانين الإعلام، حيث باتت الحرية الإعلامية في دول الغرب تطمس الثقافة والهوية أما في دول العالم الثالث تقتل الحرية على أيدي الشعوب بسبب العادات والتقاليد وغيرها مما أثار صحوة لدى البعض خصوصاً في الدول التي تريد الحفاظ على تقاليدها وفي نفس الوقت تريد الانفتاح على الإعلام العالمي. كما في المملكة العربية السعودية، تم إدراك أهمية وضع قوانين خاصة للإعلام المسموع والمرئي بحيث تتماشى مع رؤية المملكة 2030. هذه الرؤية تسعى لدعم الهوية الوطنية وتحقيق تغييرات إيجابية في المجتمع. حيث بادرت المملكة بإصدار نظام الإعلام المرئي والمسموع بمرسوم ملكي رقم (م/33) بتاريخ (25 / 1439/3هـ) والذي يهدف إلى تنظيم عمل الإعلام المسموع والمرئي وضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية، بجانب الحفاظ على حقوق الأفراد والمؤسسات. أيضاً تم إنشاء هيئة الإعلام المرئي والمسموع كجهة مستقلة مسؤولة عن تنظيم الإعلام في المملكة بالمرسوم الملكي رقم (236) بتاريخ (1433/7/21هـ). هذه الهيئة تشرف على منح التراخيص ومراقبة العمل الإعلامي لضمان الالتزام بالقوانين والسياسات المحددة. ما جعل تنظيم هذا النوع من الإعلام يحظى باهتمام متزايد من قبل المشرعين في مختلف الدول. وفي المملكة العربية السعودية، يمثل الإعلام المرئي والمسموع مجالًا حيويًا يخضع لإطار قانوني خاص يوازن بين ضمان حرية التعبير من جهة، والحفاظ على القيم الدينية والثقافية والأمن المجتمعي من جهة أخرى.

كما لا يغيب عننا بأن حرية التعبير أحد الركائز الأساسية لحقوق الإنسان وعنصرًا محوريًا في تكوين مجتمعات ديمقراطية تعتمد على الحوار وتبادل الآراء.

حيث يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل الإطار القانوني المنظّم لحرية التعبير في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة داخل المملكة، من خلال استعراض الدراسات والأنظمة وتحليل مدى توافق هذه التشريعات مع المبادئ الدولية لحرية التعبير. كما يسعى البحث إلى تقييم فعالية هذا الإطار في تنظيم الأداء الإعلامي وضمان حرية التعبير في حدود ما تسمح به القيم الوطنية والنظام العام.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة

انعكس التحول التي تشهده المملكة العربية السعودية في تنظيم الإعلام المسموع والمرئي خلال السنوات الأخيرة من وضع تنظيمات وإطار قانوني للإعلام المسموع والمرئي على الحياة السياسية والثقافية

والاجتماعية، ففي ظل رؤية المملكة بقيادة سيدي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان آل سعود يحفظه الله وذلك بتنظيم الآلة الإعلامية بالمملكة وتطويرها عن طريق وضع قوانين خاصة، من هذا المنطلق كان للباحثين دور فعال في دراسة تطور الإعلام العالمي حيث أنه يتغير بسرعة بسبب المنصات الرقمية وخدمات البث المباشر مع العلم بأن هذه التغيرات الجديدة تخلق تحديات تحتاج إلى تحديث مستمر للقوانين الحالية بالسعودية التي تهدف إلى حماية الهوية الثقافية والدينية وضمان أن الإعلام يكون مسؤولًا، لكنها أيضًا تواجه طلبات لتوسيع حرية التعبير وزيادة المنافسة والانفتاح في الإعلام مشكلة هذه الدراسة هي في معرفة ما إذا كانت القوانين الحالية كافية لتحقيق التوازن بين حماية المصالح الوطنية وتلبية متطلبات الانفتاح الإعلامي والتكنولوجي.

من هنا تتجلى مشكلة الدراسة الحالية في السؤال التالي: هل تحقق القوانين الحالية التوازن بين حماية القيم الوطنية ومواكبة متطلبات الانفتاح الرقمي وحرية التعبير؟

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة مما يلي:

- تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع نفسه، لما يشكله الإطار القانوني للإعلام المرئي والمسموع في المملكة العربية السعودية أهمية كبيرة على المستويين الأكاديمي والعملي.
- تسد نقصاً في المكتبة العربية والسعودية على وجه الخصوص نظراً لندرة الدراسات التي تناولت موضوع الإطار القانوني للإعلام المرئي والمسموع في المملكة العربية السعودية.
- ما تقدمة نتائج الدراسة النابعة من معطيات واقعية يمكن أن تفيد الجهات المختصة والعاملين في مجالات الإعلام والتلفزيون والمؤسسات ذات العلاقة.
- يشغل الإعلام المسموع والمرئي حيزاً كبيراً لدى المجتمع السعودي مما يجعله عنصراً مؤثراً في تشكيل الاتجاهات والأفكار والمعتقدات خاصة في ظل التطورات التكنولوجية في عالم الإعلام.

أهداف الدراسة

- التعرف على دور القوانين التي تنظم حرية التعبير في الإعلام المرئي والمسموع بالمملكة.
- الكشف عن التوازن بين حرية التعبير ومتطلبات حماية النظام العام والقيم الثقافية.
- التعرف على مدى توافق النظام الإعلامي في المملكة مع المعايير الدولية لحرية الإعلام.
- الكشف عن دور الهيئات التنظيمية مثل الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع في تنظيم حرية التعبير في الإعلام السعودي.

تساؤلات الدراسة

- ما دور الإطار القانوني للإعلام المرئي والمسموع في المملكة العربية السعودية؟
- ما العلاقة بين الإطار القانوني السعودي على ممارسة حرية التعبير في الإعلام المرئي والمسموع؟
- ما مستوى الالتزام بالقوانين الإعلامية السعودية بالمعايير الدولية لحرية التعبير؟
- ما الآثار التي يواجهها الإعلام المرئي والمسموع في المملكة العربية السعودية بسبب القيود القانونية؟
- ما دور الهيئات التنظيمية مثل الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع في تنظيم حرية التعبير في الإعلام السعودي؟
- ما الأساليب المعتمدة في موازنة الإعلام السعودي بين حماية حرية التعبير وضمان الحفاظ على القيم الثقافية والدينية؟

فرضيات الدراسة

- لا يوجد علاقة بين دور نظام الإعلام المرئي والمسموع على حرية التعبير والانفتاح الرقمي بالمملكة العربية السعودية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لدور نظام الإعلام المرئي والمسموع على حرية التعبير والانفتاح الرقمي بالمملكة العربية السعودية.

حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية:** وتتمثل بالإطار القانوني للإعلام المسموع والمرئي بالمملكة العربية السعودية.
- **الحدود الجغرافية:** تدور الدراسة في الحدود الجغرافية للمملكة العربية السعودية.
- **الحدود البشرية:** تقتصر الدراسة على استقصاء آراء الجمهور السعودي في الموضوع.
- **الحدود الزمانية:** وتتمثل بفترة الدراسة من يونيو لغاية ديسمبر 2025.

مصطلحات الدراسة

- **حرية التعبير:**

نستطيع تعريف حرية التعبير بأنها الحق الأساسي للأفراد في التعبير عن آرائهم، أفكارهم، ومعتقداتهم بحرية ودون تدخل من الحكومة أو السلطات. في سياق الإعلام، تعني حرية التعبير القدرة على نشر الأخبار والمعلومات والمحتوى عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة دون تعرضه للرقابة المفرطة أو التقييد غير المشروع (المادة 19 الأمم المتحدة).

- **الإعلام المرئي والمسموع:**

عملية بث محتوى إعلامي، أو إعادة بثه، أو إنتاجه للبث، أو توزيعه، أو بيعه ليصل إلى الجمهور، ولا يشمل ما يتصف بطابع المراسلات الخاصة (قرار مجلس الوزراء رقم (170) بتاريخ 24/3/1439 هـ).

- **الإطار القانوني:** يقصد به مجموعة القوانين والأنظمة التي تنظم ممارسة الإعلام في المملكة، وتشمل التشريعات التي تحدد حقوق وواجبات الإعلاميين، وتنظم الرقابة على المحتوى الإعلامي، فضلاً عن تحديد الآليات التي تضمن حماية حقوق الأفراد في التعبير عن آرائهم من جهة، والحفاظ على النظام الاجتماعي والقيم الثقافية من جهة أخرى.
- **الرقابة الإعلامية:** تشير الرقابة الإعلامية إلى الممارسات التي تهدف إلى فحص وتقييد أو تعديل المحتوى الإعلامي الذي يتم نشره أو بثه. هذه الرقابة قد تكون من قبل الحكومة أو الهيئات التنظيمية، وتُستخدم لضمان أن المحتوى الإعلامي يتماشى مع القيم الاجتماعية والدينية والسياسية في المجتمع (قرار مجلس الوزراء رقم (170) بتاريخ 24/3/1439 هـ).
- **التشريعات الإعلامية:** تشمل مجموعة القوانين والأنظمة التي تحدد كيفية عمل وسائل الإعلام وتحدد قواعد ممارسة حرية التعبير.

الدراسات السابقة

محور الدراسات العربية:

هدفت دراسة الأحمد (2012م) بعنوان "حرية التعبير في قوانين الإعلام السعودي" تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ورود حرية التعبير بشكل مباشر أو غير مباشر في قوانين وأنظمة الإعلام في المملكة العربية السعودية، منذ صدور أول نظام للمطبوعات والنشر بتاريخ 1347/11/23 هـ وحتى صدور نظام المطبوعات والنشر بتاريخ 1421/9/3 هـ وهو النظام المطبق وقت إعداد هذه الدراسة. وهو ذات النظام الذي قام الباحث بدراسته دراسة تحليلية. وقد ألقت الدراسة الضوء على التطورات التقنية التي شهدتها وسائل الإعلام وأثر الإنترنت وغيره من التطورات التقنية على الأنظمة والقوانين والتشريعات الإعلامية في المملكة وكيف ساعدت هذه التطورات في زيادة هامش الحرية والشفافية وطرح الرأي والرأي الآخر. كما عرضت للمحة تاريخية حول مفهوم حرية التعبير وأبعاد هذا المفهوم عبر الحضارة الإنسانية ومن خلال الفلسفات المتعاقبة. كما تضمنت هذه الدراسة استعراضاً للأنظمة والقوانين والتشريعات الإعلامية في المملكة منذ صدور أول مطبوعة صحفية في المملكة وهي جريدة أم القرى وحتى تاريخ إعداد هذه الدراسة. كما تناولت الدراسة أيضاً بالتحليل وبشكل تفصيلي نظام المطبوعات والنشر المطبق حالياً في المملكة العربية السعودية وكل التعديلات والتطورات التي أدخلت عليه. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج ذات العلاقة بموضوع الدراسة؛ ومن أهمها: الإشارة إلى إن ما شهدته وسائل الإعلام من تطورات في الجوانب التقنية قد كان له بالغ الأثر على القوانين والأنظمة المتعلقة بوسائل الإعلام ولعل هذا الأثر يتمثل في اتساع هامش الحرية والنظرة الإيجابية إلى التعددية والرأي والرأي الآخر. كذلك فقد أظهرت النتائج إن القوانين والأنظمة الإعلامية السعودية القديمة لم تتطرق بشكل مباشر ولا غير مباشر إلى حرية التعبير في وسائل الإعلام وهذا على العكس من الأنظمة التي صدرت في ربع القرن الأخير والتي أشارت إما بشكل مباشر أو غير مباشر إلى حرية التعبير. كما تبين أن جميع الأنظمة والقوانين

الإعلامية السعودية كلها تنطلق من قاعدة أساسية وهي عدم تعارضها مع الدين الإسلامي وتعاليمه وتوجيهاته. وأوصلت الدراسة في ضوء ما كشفت عنه من نتائج بالتعمق في دراسة القوانين الإعلامية في المملكة العربية السعودية، ومقارنتها ببعضها في فترات زمنية مختلفة، وكذلك مقارنتها بالقوانين الإعلامية في دول أخرى عربية وأجنبية، للتعرف على أثر الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتقنية على مواد هذه القوانين والأنظمة.

كما ساهمت دراسة أبو عقيل (2024م) بعنوان "مسؤولية الدولة عن تجاوز حدود الحرية الإعلامية" يعالج البحث إشكالية إزاء اتساع نشاط الدولة وتدخلها في العديد من المجالات والتي أدى إلى زيادة وتعدد الأضرار الواقعة على الأشخاص والأموال لذلك ظهرت فكرة مسؤولية الدولة من خلال المشرع والقضاء بهدف جبر هذه الأضرار وفي مجال الإعلام وإزاء التقدم والتنوع في وسائل الإعلام والتي ازدادت الفترة الأخيرة إذ فتحت باسم حرية الإعلام باب الإساءة إلى حقوق الآخرين ورأينا كيف أن دخول القطاع الخاص في مصر مجال الإعلام إلى جانب إعلام الدولة زاد من تلك الإشكاليات الذي يستلزم البحث عن المسئولية على هذا الاستعمال الذي قد يصل إلى حد التجاوز لحرية الإعلام إلا أننا ارتأينا أن نتعرض لمسئولية الدولة عن تجاوز وسائل الإعلام لحدود الحرية الإعلامية باعتبارها مالكة لوسائل الإعلام العامة، كما تبين لنا إن ليس كل الإعلام نافعاً فهناك إلى جانب الإعلام النافع يوجد إعلام ضار وهو الإعلام الذي يوجه للطعن في شرف الأفراد ونزاهتهم إلحاق ضرراً مادياً أو أدبياً بهم، ويحق لمن ألحق بهم أكان ضراراً مادياً أو معنوياً، ضرر الحق في إقامة الدعوى ضد من ألحق بهم الضرر سواء مع التعويل على مسئولية الدولة عن هذا التجاوز باعتبارها مالكة لوسائل الإعلام العامة مبينين الأساس القانوني لهذه المسئولية وتطبيقاتها على وسائل الإعلام، وقد خلصنا من العرض السابق إلى جملة توصيات يأتي على رأسها التأكيد على الدور الوقائي للدولة وهو الرقابة قبل التوزيع بتدقيق ما يتم نشره ويسبب ضرر أدبي أو مادي ومسئوليته.

حيث تناولت دراسة بيت المال (2023م) بعنوان "فضاء الاتصال العام بين السيطرة الحكومية، وفوضى حرية الرأي والتعبير" بأن الواقع يشير إلى أن هذه الوسائل المعاصرة بالرغم من كثر إيجابياتها والتي منها؛ تمكين الفرد للوصول إلى مصادر المعلومات أياً كانت وفي أي وقت، وإبداء الرأي والتعبير بحرية تامة، إلا أنه لا يمكن تجاهل استغلالها من قبل بعض الأفراد أو الجماعات، والشركات، إما بجهل أهمية ومسؤولية الاتصال المجتمعي العام أو بغرض تحقيق أغراض خاصة للفرد أو الكيان المتصل، مما أسهم في جعل هذه الوسائل فضاء خصباً للدعاية، ونشر الشائعات، والأخبار المزيفة والمكذوبة، والتي أثبتت العديد من الدراسات أن سرعة انتشارها يفوق سرعة انتشار الأخبار الصادقة حيث تطرق إلى ضرورة وضع ضوابط لحرية التعبير تمكن الفرد من الالتزام بالإطار القانوني والتشريعات.

حيث سعت دراسة الشريف (2023م) بعنوان "الوعي بالضوابط التربوية لممارسة حرية التعبير عن الرأي على شبكات التواصل الاجتماعي والقيود الواردة عليها في النظام السعودي" توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية بين الضوابط التربوية لممارسة حرية التعبير عن الرأي والقيود الواردة في النظام

السعودي على حرية التعبير عن الرأي. كما أوصت بضرورة توعية الأفراد عن طريق المؤسسات التربوية بالقيود والأنظمة المتعلقة بحرية التعبير، وهدفت الدراسة إلى بيان الضوابط التربوية لممارسة حق التعبير عن الرأي على شبكات التواصل الاجتماعي، وتحديد القيود النظامية التي وضعتها المملكة العربية السعودية على حرية التعبير عن الرأي.

كما هدفت دراسة الرشود (2019م) بعنوان "المعايير القانونية لتنظيم الإعلام الإلكتروني" أشارت الدراسة إلى أن حرية التعبير عن الرأي مكفولة بمختلف وسائل النشر في نطاق الأحكام الشرعية والنظامية، مع وجود ضوابط نظامية لحرية الرأي في المملكة تحليل النواحي النظامية والقانونية لحرية الرأي والتعبير في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على الإعلام الإلكتروني.

هدفت دراسة النظامي (2025) بعنوان "التحديات المهنية والأخلاقية للصحافة الاستقصائية وعلاقتها بالممارسة الصحافية" إلى معرفة التحديات المهنية والأخلاقية للصحافة الاستقصائية وعلاقتها بالممارسة الصحافية، بالاعتماد على منهج المسح الإعلامي، عبر إجراء مسح ميداني على عينة متاحة قوامها (240) صحفي وصحفية من الممارسين للعمل الصحفي في المؤسسات الصحفية والإعلامية في الأردن، من خلال الاستناد إلى نظرية حارس البوابة، ومدخل الضغوط والممارسات المهنية، وأظهرت نتائج الدراسة أنّ (63.7%) من الصحفيين الأردنيين لم يمارسوا العمل الصحفي الاستقصائي في عملهم الصحفي، بينما تمثلت أبرز أسباب عدم ممارستهم للصحافة الاستقصائية في: عدم الاهتمام بالصحافة الاستقصائية (26.9%)، وعدم وجود حرية في العمل الصحفي الاستقصائي (19.6%)، وانخفاض مستوى الخبرة الكافية لممارسة العمل الاستقصائي، وأظهرت النتائج أنّ أبرز التحديات المهنية والأخلاقية للصحافة الاستقصائية تمثلت في التحديات المتعلقة في استخدام التكنولوجيا الرقمية بوسط حسابي (4.39)، ثم تحديات أخلاقيات المهنة بوسط حسابي (4.36)، ثم المبادئ المهنية بوسط حسابي (4.34)، ثم السياسة التحريرية بوسط حسابي (4.03)، ثم أساليب إدارة وتنظيم العمل الصحفي بوسط حسابي (4.21)، وخلصت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية دالة إحصائيًا بين تأثير التحديات المهنية والأخلاقية للصحافة الاستقصائية، والمبادئ المهنية التي يلتزم بها الصحفيون الاستقصائيون.

هدفت دراسة العتيبي (2016) بعنوان "المسؤولية الأخلاقية للإعلام الجديد في مواقع الصحف الإلكترونية في المملكة العربية السعودية" التعرف على قيم المسؤولية الأخلاقية بمواقع الصحف الإلكترونية بالمملكة العربية السعودية. الوقوف على مدى التزام الصحف الإلكترونية بالمملكة العربية السعودية بالمسؤولية الأخلاقية. تحديد معوقات تطبيق المسؤولية الأخلاقية بمواقع الصحف الإلكترونية بالمملكة العربية السعودية. تقديم مقترحات تطبيق المسؤولية الأخلاقية بمواقع الصحف الإلكترونية بالمملكة العربية السعودية. التحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد الدراسة تعزى لبعض الخصائص الشخصية (العمر، المؤهل). مجتمع الدراسة وعينتها: تكون مجتمع الدراسة من الجمهور السعودي بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، ونظراً لكبر حجم المجتمع تم

اختيار عينة الدراسة بالطريقة العمدية ممن يتعاملون مع مواقع الصحف الإلكترونية وبلغ عددها (600) مفردة. منهج الدراسة وأدواتها: استخدم الباحث المنهج الوصفي، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة. أهم النتائج: 1. اتضح أن أفراد عينة الدراسة (موافقون بشدة) تجاه توافر قيم المسؤولية الأخلاقية في مواقع الصحف الإلكترونية، وبلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (4,61 من 5,00) وكانت أهم القيم المطلوب توافرها هي: (قيم الأمانة في النقل عن الآخرين، وقيم الصدق، وقيم النزاهة). 2. يرى أفراد عينة الدراسة أن درجة التزام مواقع الصحف الإلكترونية في المملكة العربية السعودية بالمسؤولية الأخلاقية جاءت بدرجة (محايد) بمتوسط بلغ (3,17 من 5,00)، وأهم قيم الالتزام كانت (قيم الانتماء الوطني، قيم الاحترام للذات بين العاملين، حث العاملين على النزاهة لتحقيق المسؤولية الأخلاقية). 3. اتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون تجاه وجود معوقات في تطبيق المسؤولية الأخلاقية في مواقع الصحف الإلكترونية، وبلغ متوسط الموافقة (4,10 من 5,00)، وأهم تلك المعوقات هي: (عدم امتلاك مؤهلات العمل الصحفي لدى بعض الناشرين، قيام بعض الناشرين بالبحث عن الشهرة من خلال نشر الفضائح، ضعف الاهتمام بتنظيم أخلاقيات النشر الصحفي في مواقع الصحف الإلكترونية). 4. بينت نتائج الدراسة موافقة أفراد عينة الدراسة تجاه مقترحات تطبيق المسؤولية الأخلاقية في مواقع الصحف الإلكترونية بدرجة (موافق بشدة) وبلغت (4,51 من 5,00)، وأهم هذه المقترحات هي: (الملاحقة القانونية لأصحاب الصحف الإلكترونية التي تهدف للفتنة بدوافع خارجية، رفع مستوى الوعي لدى الناشرين في الصحف الإلكترونية بأهمية الالتزام بقواعد المسؤولية الأخلاقية، وضع قانون وطني يحدد قيم المسؤولية الأخلاقية المطلوبة للنشر في مواقع الصحف الإلكترونية). 5. كشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة عينة الدراسة تجاه محاورها تبعاً لمتغير العمر، لصالح ذوي الفئة العمرية (50 سنة فأكثر) وتبعاً لمتغير المؤهل العلمي لذوي المؤهل العلمي (دكتوراه). أهم التوصيات: ضرورة الالتزام بالثوابت الدينية والوطنية وتقاليد المجتمع في كل ما ينشر في الصحافة الإلكترونية. عقد الندوات وورش العمل التوعوية؛ لرفع مستوى الوعي لدى الناشرين في الصحف الإلكترونية بأهمية الالتزام بقواعد المسؤولية الأخلاقية. عقد دورات تدريبية للعاملين في الصحف الإلكترونية في مختلف المجالات التي تصقل خبراتهم في مجال الإعلام الإلكتروني. تأهيل مؤسسات المجتمع مثل الأسرة والمدرسة لتفعيل دورها وتحمل مسؤولياتها في الرقابة على منشورات الصحافة الإلكترونية.

هدفت دراسة (الأحمري والعبدلي) بعنوان "دور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية في تنظيم أخلاقيات الإعلام الرقمي" هدف البحث إلى التعرف على دور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية، ومستوى تنظيم أخلاقيات العالم الرقمي، والكشف عن العالقة بين دور نظام الجرائم المعلوماتية وتنظيم أخلاقيات العالم الرقمي في المملكة العربية السعودية، وقد تكون مكافحة مجتمع البحث من العالميين والناشطين الذين يعملون على منصات العالم الرقمي في المملكة العربية السعودية، واشتملت عينة البحث على (94) مفردة، واستخدم الباحثين المنهج التحليلي

كمنهج للدراسة، واستعان كأداة للدراسة، وقد توصل البحثين إلى عدد من النتائج، أهمها: أن المتوسط العام للمحور الأول: نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية جاء بدرجة استجابة عالية وأن المتوسط العام للمحور الثاني: تنظيم أخلاقيات العالم الرقمي، جاء بدرجة استجابة متوسطة مع وجود علاقة ارتباطيه موجبة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية وتنظيم أخلاقيات العالم الرقمي في المملكة العربية السعودية. وقد أوصى البحث بالعديد من التوصيات أهمها: وضع تشريعات وقوانين صارمة لمكافحة الجرائم المعلوماتية، إعلان أخلاقيات العالم الرقمي بشكل واضح.

التعليق على الدراسات السابقة

عند استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بحرية التعبير والإعلام في المملكة العربية السعودية، يمكن ملاحظة أن هناك تنوعًا واضحًا في الأساليب والمنهجيات المتبعة، بالإضافة إلى تفاوت في مدى تركيز كل دراسة على الأبعاد القانونية أو الإعلامية أو الاجتماعية للموضوع.

فقد ركزت بعض الدراسات مثل دراسة "حرية التعبير في قوانين الإعلام السعودي" على تحليل الإطار القانوني من خلال قراءة الأنظمة والتشريعات ذات الصلة، مما ساهم في إبراز التطورات التي طرأت على التشريعات السعودية خاصة في ظل التحولات التقنية المتسارعة. بينما ركزت دراسات أخرى، مثل "مسؤولية الدولة عن تجاوز حدود الحرية الإعلامية"، على البعد القانوني المتعلق بمساءلة الدولة ومدى التزامها بالضوابط الدستورية، مما يثري الجانب القانوني المتعلق بممارسة حرية الإعلام.

كما أبرزت بعض الدراسات التحديات التي يواجهها الإعلام المرئي والمسموع في ظل الرقابة الرسمية، مثل دراسة "فضاء الاتصال العام بين السيطرة الحكومية وفوضى حرية التعبير"، التي سلطت الضوء على التوازن بين الحرية والضوابط، وطرحت رؤية نقدية للواقع الإعلامي في بيئة متغيرة.

من هنا، يأتي هذا البحث ليسهم في تقديم معالجة أكاديمية ممنهجة للإطار القانوني المنظّم لحرية التعبير في الإعلام المرئي والمسموع بالمملكة العربية السعودية، من خلال الربط بين النصوص النظامية والتطبيقات العملية، وتحليل مدى اتساق تلك القوانين مع المبادئ العامة لحرية التعبير وخصوصية البيئة السعودية.

الاستفادة من الدراسات السابقة

ومع أهمية هذه الدراسات، إلا أن معظمها ركز بشكل عام على الإعلام أو حرية التعبير دون تخصيص كافٍ للإعلام المرئي والمسموع تحديدًا من حيث التشريعات والضوابط المهنية والأنظمة المطبقة. كما أن هناك قلة نسبية في الدراسات التي تناولت تطبيق الأنظمة الحديثة مثل نظام الإعلام المرئي والمسموع الصادر عن هيئة الإعلام المرئي والمسموع، مما يعكس حاجة بحثية قائمة لسد هذه الفجوة.

الفصل الثاني

المبحث الأول: العناوين الرئيسية:

- تطور الإطار القانوني للإعلام في السعودية.
- الأطر التشريعية المنظمة للإعلام في السعودية.
- التحديات القانونية المعاصرة.

المبحث الثاني: تطور الإطار القانوني للإعلام في السعودية:

أولاً: المرحلة التأسيسية (1926 -1960م):

- صدور نظام المطبوعات والنشر 1926م: أرسى القواعد الأولى لتنظيم إصدار الصحف والمجلات.
- تركيز النظام على مراقبة المحتوى المطبوع بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية والحفاظ على الأمن العام.

ثانيًا: مرحلة التنظيم والتوسع (1960 -2000م):

- تأسيس وزارة الإعلام عام 1382هـ (1962م)، لتكون الجهة الحكومية المشرفة على القطاع الإعلامي.
- صدور نظام المطبوعات والنشر 1421هـ: وهو نظام شامل نظم طباعة المطبوعات والنشر وحقوق المؤلف والإجراءات العقابية للمخالفين.

ثالثًا: مرحلة التطوير الرقمي والتشريعي (2000م -الآن):

- تأسيس الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع (2012م).
- صدور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية (1428م) استجابة لانتشار الإعلام الرقمي.
- تنظيم النشر الإلكتروني رسمياً عبر ضوابط النشر الإلكتروني (2011م)

المبحث الثالث: الأطر التشريعية المنظمة للإعلام في السعودية:

أولاً: نظام المطبوعات والنشر (1421هـ):

يتضمن هذا النظام:

- شروط إصدار المطبوعات وترخيص المؤسسات الإعلامية.
- واجبات الصحفيين والإعلاميين وأخلاقيات العمل الإعلامي.
- تحديد المخالفات والعقوبات، مثل الغرامات وسحب التراخيص عند الإخلال بالأنظمة.

ثانيًا: نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية (1428هـ):

- يهدف إلى حماية المجتمع من الجرائم الإلكترونية.
- يعالج الجرائم المتعلقة بنشر الشائعات، التشهير، انتهاك الخصوصية، والاختراقات التقنية.

ثالثًا: ضوابط النشر الإلكتروني (2011م):

- تنظيم عمل الصحف الإلكترونية والمدونات والمواقع الإخبارية الإلكترونية.
- اشتراط الترخيص لبعض الأنشطة الإعلامية الإلكترونية لضمان المصداقية والمسؤولية.

رابعًا: لائحة المحتوى الإعلامي:

- أصدرتها الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع.
- تهدف إلى مراجعة وتصنيف المحتوى المعروض في وسائل الإعلام بما يحقق الالتزام بالقيم الإسلامية والمصلحة العامة.

المبحث الرابع: التحديات القانونية المعاصرة:

- التوفيق بين حرية التعبير ومتطلبات النظام العام ضمان حق التعبير عن الرأي دون الإضرار بالثوابت الدينية والوطنية.
- صعوبة ضبط المحتوى المنشور عبر وسائل التواصل الاجتماعي مقارنة بالوسائل التقليدية.
- التطورات التكنولوجية: تزايد استخدام الذكاء الاصطناعي في إنشاء المحتوى الإعلامي، ما يثير تساؤلات قانونية حول المساءلة والمصداقية.
- الإعلام الفردي و"المواطن الصحفي": ظهور فئة الأفراد الذين ينقلون الأخبار دون التزام بالمعايير المهنية، مما يفرض تحديات على الهيئات التنظيمية في المراقبة والمتابعة.

الفصل الثالث

نوع الدراسة

دراسة وصفية تحليلية.

منهج الدراسة

يعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي، من خلال تحليل النصوص النظامية والتشريعية المنظمة لقطاع الإعلام المرئي والمسموع، إلى جانب المنهج المقارن لمقارنة الإطار القانوني السعودي بنظيره في بعض الأنظمة القانونية الأخرى، وكذلك تحليل بعض الدراسات والحالات التطبيقية ذات الصلة.

مجتمع الدراسة

الأنظمة واللوائح والمؤسسات المنظمة للإعلام في السعودية.

عينة الدراسة

- **العينة الإعلامية:**

تتكون من إعلاميين وصحفيين من مختلف القنوات الإعلامية، سواء كانت حكومية أو خاصة، وكذلك من الصحفيين العاملين في المحطات الإذاعية. سيتم اختيار عينة تتراوح بين 30 إلى 50 إعلاميًا (من مذيعين، صحفيين، معدّين، ومراسلين صحفيين).

- **العيّنة التنظيمية:**

تشمل المسؤولين في الهيئات التنظيمية مثل الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع في السعودية، والهيئات الحكومية التي تشرف على الرقابة والإشراف على وسائل الإعلام. سيتم اختيار 10 إلى 15 مسؤولاً من هذه الهيئات للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالتشريعات الإعلامية، الرقابة، وحرية التعبير في الإعلام.

- **العينة القانونية:**

تتكون من المتخصصين في القانون، مثل المحاميين الذين لديهم معرفة بالقوانين الخاصة بالإعلام وحرية التعبير سيتم اختيار حوالي 5 إلى 10 متخصصين قانونيين للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالتشريعات الإعلامية وحقوق الإعلام في المملكة.

- **العينة الجماهيرية:**

تتضمن عينة من الجمهور السعودي الذي يستهلك الإعلام المرئي والمسموع، بهدف قياس تأثير الرقابة والتشريعات على حرية التعبير في الإعلام وكيفية استقبال الجمهور للمحتوى الإعلامي، سيتم اختيار عينة تتراوح بين 200 إلى 300 شخص من مختلف الفئات العمرية، المناطق الجغرافية، والشرائح الاجتماعية والاقتصادية في المملكة.

أداة الدراسة

- الاستبيان.
- المقابلات.

متغيرات الدراسة

- **المتغير المستقل: (التشريعات القانونية):**

يشير هذا المتغير إلى القوانين والأنظمة التي تحكم الإعلام المرئي والمسموع في المملكة العربية السعودية. يشمل ذلك قوانين البث الإذاعي والتلفزيوني، قانون الإعلام المرئي والمسموع، والتشريعات الخاصة بالرقابة على المحتوى الإعلامي. يعتبر هذا المتغير مستقلًا لأنه يؤثر بشكل مباشر في كيفية ممارسة حرية التعبير في الإعلام، وبالتالي يؤثر على ممارسات الإعلام في المملكة.

- **المتغير التابع: (حرية التعبير في الإعلام المرئي والمسموع):**

هذا المتغير يتناول مدى حرية التعبير في الإعلام السعودي، أي قدرة الإعلاميين والجمهور على التعبير عن آرائهم ونشر أفكارهم عبر الوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة دون قيود مفرطة. هذا المتغير يعتمد بشكل أساسي على التشريعات القانونية والرقابة الإعلامية، وبالتالي يُعد تابعًا للمتغير المستقل.

مقاييس الدراسة

القياس الكمي والكيفي: سيتم استخدام أسلوب مدمج من الأدوات الكمية (مثل الاستبيانات) والكيفية (مثل المقابلات) لتوفير رؤية شاملة للموضوع.

الأساليب الإحصائية المقترحة

بعد جمع البيانات، سيتم تحليلها باستخدام برامج التحليل الإحصائي، مثل SPSS، وذلك لاستخراج المؤشرات التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لبيانات الاستخدام.
- اختبار العلاقة بين متغيرات الاستخدام ومتغيرات الهوية باستخدام معامل بيرسون أو اختبار كا^2.
- تحليل الفروق بين المجموعات بناءً على المتغيرات الديموغرافية باستخدام اختبار (T-test) أو تحليل التباين (ANOVA).

وستُعرض النتائج بشكل جداول ورسوم بيانية مع تفسير دقيق لكل مؤشر.

الفصل الرابع

خاتمة البحث

تأسيساً على ما سبق، يتضح أن تنظيم قطاع الإعلام المرئي والمسموع في المملكة العربية السعودية يمر بمرحلة مفصلية تتسم بالديناميكية العالية، مدفوعة برؤية وطنية طموحة تسعى لتعزيز مكانة المملكة

إعلامياً وثقافياً. وقد أظهر العرض السابق للإشكالية البحثية والأطر التشريعية أن التحدي الأكبر لا يكمن في سن القوانين فحسب، بل في صياغة إطار قانوني مرن وقادر على استيعاب التدفق الهائل للمحتوى الرقمي، وضبط إيقاع "الإعلام الجديد" دون المساس بجوهر حرية التعبير المسؤولة أو الإخلال بالثوابت المجتمعية.

وقد سعت هذه الخطة البحثية لوضع خارطة طريق منهجية لدراسة هذا الموضوع الشائك، من خلال استعراض التطور التاريخي للتشريعات، وتحديد الفجوات البحثية في الدراسات السابقة، واقتراح أدوات دقيقة لقياس اتجاهات النخب والجمهور. ومن المؤمل أن تخرج هذه الدراسة بنتائج تطبيقية وتوصيات تساهم في تطوير البيئة التنظيمية للإعلام السعودي، بحيث يتحول القانون من أداة للضبط والرقابة فقط، إلى أداة للتمكين والتطوير، تخلق بيئة إعلامية آمنة، مهنية، ومنافسة عالمياً.

إن الوصول إلى "إعلام مسؤول" و"حرية بناءة" هو الغاية المثلى التي تسعى هذه الدراسة للمساهمة في تحقيقها، مؤكدة أن التنظيم القانوني الرشيد هو السياج الذي يحمي الحرية من الفوضى، ويحمي المجتمع من الانغلاق.

المراجع والمصادر

- أبو عقيل، ع. (2023) مسؤولية الدولة عن تجاوز حدود الحرية الإعلامية. مجلة الحقوق والدراسات القانونية، جامعة الملك عبد العزيز https://jdl.journals.ekb.eg/article_378523.
- الحربي، ف. (2022) دور الإعلام في دعم خطط التنمية المستدامة. مركز الملك سلمان للإعلام، جامعة الملك سعود
https://samc.ksu.edu.sa/sites/samc.ksu.edu.sa/files/imce_images/wrq_ml_-_fwzy_lhrby.pdf
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (2018) نظام الإعلام المرئي والمسموع
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/ed5fdbc0-c183-4a8a-a8b7-a9ed004b5900
- ملتقى أسبار. (2023) فضاء الاتصال العام بين السيطرة الحكومية وفوضى حرية الرأي والتعبير. تقرير رقم 96 https://multaqaasbar.com.
- مركز المعلومات بموقع نظم المعلومات القانونية السعودية. (2019) المعايير القانونية لتنظيم الإعلام الإلكتروني https://nylaw.com.sa/blog/studies/1275.
- قاعدة بيانات المنظومة (منصّة معرفة). (2015) حرية التعبير في قوانين الإعلام السعودي. قاعدة معلومات AraBase. https://search.mandumah.com/Record/466977
- الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع. (2020) اللائحة التنفيذية لنشاط الإعلام المرئي والمسموع. الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع.
- النظام الأساسي للحكم، أمر ملكي رقم (أ/90) بتاريخ 1412/8/27هـ (1992). هيئة الخبراء بمجلس الوزراء/https://laws.boe.gov.sa.

- نظام المطبوعات والنشر، مرسوم ملكي رقم (م/32) بتاريخ 1421/9/3هـ (2000). هيئة الخبراء بمجلس الوزراء/https://laws.boe.gov.sa.
- نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، مرسوم ملكي رقم (م/17) بتاريخ 1428/3/8هـ (2007). هيئة الخبراء بمجلس الوزراء/https://laws.boe.gov.sa.
- وزارة الثقافة والإعلام. (2011) ضوابط النشر الإلكتروني. وزارة الإعلام السعودية https://www.media.gov.sa
- الأحمد، ع. ع. (سنة النشر). حرية الإعلام والنظام العام: دراسة مقارنة. دار الفكر الجامعي.
- الشيري، أ. ع. (سنة النشر). التشريعات الإعلامية في المملكة العربية السعودية. مكتبة الملك فهد الوطنية.
- علم الدين، م. (سنة النشر). الإعلام والقانون: دراسات في التشريعات الإعلامية. دار عالم الكتب.
- الهرفي، م. ع. (سنة النشر). الصحافة والإعلام في المملكة العربية السعودية. مكتبة العبيكان.
- الحارثي، م. ع. (2017). التنظيم القانوني للصحافة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، 29(2)، 45-78.